الدعوة لتهجير الفلسطينيين بين الماضي والحاضر

حسين عبد المطلب الأسرج

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية

تهجير الفلسطينيين هو موضوع معقد ومحوري في القضية الفلسطينية، وهو مرتبط بالعديد من الأحداث التاريخية والسياسية التي شكلت تاريخ المنطقة على مدى عقود. فخلال حرب ١٩٤٨، قامت إسرائيل بعمليات عسكرية أدت إلى نزوح ما بين ٧٠٠ الى ٧٥٠ ألف فلسطيني من منازلهم. هذا الحدث يُسمى "النكبة"، وهو نقطة تحول كبرى في تاريخ الشعب الفلسطيني.ايضا فى عام ١٩٦٧ وبعد حرب الأيام الستة، تم تهجير عدد إضافي من الفلسطينيين، وخاصة من الضفة الغربية وقطاع غزة، التي احتلتهما إسرائيل.

منذ أكتوبر ٢٠٢٣، شهدت غزة دماراً شاملاً وتهجيراً جماعيًا للسكان نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية .وتم تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين داخل القطاع أو حتى خارجه.

ويوجد الآن مليوني من اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم، مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA.

وقد أدى التهجير إلى تشتت الهوية الفلسطينية، حيث بقي العديد من الفلسطينيين ملتزمين بهويتهم رغم الشتات، ونشأت حركات ثقافية وسياسية للحفاظ على الهوية الفلسطينية.

وهناك مخاوف من مخططات تهجير جديدة، خاصة تلك المرتبطة بقطاع غزة، حيث تم طرح بعض الأفكار من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول نقل سكان غزة إلى مصر والأردن. وقد قوبلت هذه الأفكار برفض واسع من الدول العربية والمنظمات الدولية.

ومقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن تهجير سكان غزة يشمل عدة جوانب وأهداف متعددة، وقد أثار جدلاً واسعًا على الصعيد العربي والدولي.

فالهدف العام لهذا المقترح هو تهجير سكان قطاع غزة إلى دول عربية مجاورة مثل مصر والأردن، بالإضافة إلى دول أخرى، بحجة "تطهير" القطاع لإعادة إعماره تحت السيطرة الأمريكية أو الإسرائيلية.

ويشمل المقترح تهجير ما بين مليون إلى مليون ونصف من سكان غزة إلى دول مثل مصر والأردن، وربما دول أخرى. بحيث تستقبل هذه الدول الفلسطينيين بشكل مؤقت أو دائم. ثم تتم السيطرة على القطاع

واستيلاء الولايات المتحدة على قطاع غزة بعد انتهاء القتال، بهدف إعادة إعماره وتحويله إلى منطقة اقتصادية أو سياحية جذابة.

وقد أشار ترامب إلى أن إسرائيل ستتولى الجانب الأمني في غزة، بينما تلعب الولايات المتحدة دوراً في إدارة وإعادة إعمار القطاع.

وبرغم عدم واقعية تصريحات ترامب حول غزة، الا أنها يمكن أن تخدم عدة أهداف:

- تفاوض غير مباشر: تصريحات مثل هذه قد تكون جزءاً من استراتيجية تفاوض غير مباشرة. بمعنى أنها تضع مواقف غير واقعية على الطاولة لتمكين من البدء في المفاوضات من نقطة أقل شدة. هذا شائع في الدبلوماسية حيث يبدأ الطرف بطلب أو موقف متطرف ثم يتراجع عنه ليبدو وكأنه يعطي تنازلات.
- تشتيت الانتباه: في بعض الأحيان، تكون هذه التصريحات طريقة لتشتيت الانتباه عن مشكلات أو فشل سياسي داخلي أو خارجي. بعبارة أخرى، يتم استخدام إثارة الجدل حول موضوع خارجي لتحييد الجمهور عن قضايا أكثر أهمية داخلياً.
- إظهار القوة: يمكن أن تكون التصريحات محاولة لإظهار القوة والنفوذ، خاصة في السياسة الخارجية. تصريحات ترامب يمكن أن تكون محاولة لإظهار أن الولايات المتحدة لديها القدرة على فرض إرادتها على الوضع في المنطقة.
- تحريض القاعدة الداخلية: هناك دائماً هدف داخلي أيضاً، حيث تستخدم التصريحات لإثارة دعم أو تحريض قاعدة الناخبين أو الجمهور المحلي. قد يكون هناك جزء من الجمهور الذي يشعر بالرضا عن مثل هذه التصريحات القوية أو التي تبرز تأثير البلاد في المنطقة.
- تغيير الخطاب الدولي: من خلال هذه التصريحات، يمكن للسياسي أن يحاول تغيير أو توجيه الخطاب الدولي حول قضية معينة، مما يفرض سيطرة على الرواية العالمية حول تلك القضية.
- استراتيجيات طويلة الأمد: قد تكون هناك استراتيجيات طويلة الأمد لتغيير الوضع السياسي أو الجغرافي في المنطقة، ولكن هذا يحتاج إلى وجود خطة شاملة ومنظمة، مما قد لا يكون واضحاً من التصريحات الفردية.

وبصفة عامة كانت هناك ردود فعل رافضة من دول عربية مثل مصر والأردن والسعودية وسوريه،كما أدانت العديد من الدول والمنظمات الدولية هذا المقترح باعتباره انتهاكًا للقانون الدولي وحقوق

الإنسان .وعلى المستوي الشعبي أثارت تصريحات ترامب موجات من الاحتجاجات والاستنكار بين الشعوب العربية، مع اعتبار أن هذه الخطة تهدف إلى إقصاء الفلسطينيين من أرضهم .كما ان هناك العديد من الانتقادات الداخلية في الولايات المتحدة،فهناك من يعتبر تصريحات ترامب غير واقعية أو مجرد خدعة للمراوغة، مع تساؤلات حول جدوى وإمكانية تنفيذ هذه الخطة .

ويرى بعض المحللين أن هذا المقترح يكشف عن نية حقيقية لترحيل الفلسطينيين وترسيخ المشروع الصهيوني، مما يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاستقرار الإقليمي .

وجدير بالذكر أن التهجير القسري يُعد انتهاكاً للقانون الدولي، وقد أدانت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية محاولات تهجير الفلسطينيين في الماضي وفي الحاضر .

ويعتبر التهجير القسري جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية حسب اتفاقيات جنيف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني . وهناك قضايا مرفوعة في محكمة الجنايات الدولية ضد قادة إسرائيليين بتهم تتعلق بالتهجير والتطهير العرقي .

وبالرغم من أن هناك دعم سياسي داخل إسرائيل لفكرة التهجير–حيث يدعم وزراء في حكومة نتنياهو مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش التهجير إلى دول أخرى، معتبرين إياه "الحل الإنساني الحقيقي" – فان التقارير تظهر أن الشعب الفلسطيني في غزة يرفض التهجير بشكل كبير، مصمماً على البقاء في أرضه رغم الدمار والقتل الجماعي .وأنهم على علم تام بأن إعادة الإعمار في غزة تواجه عقبات كبيرة نظراً للدمار الشامل ولسياسات إسرائيل التي تعرقل الجهود، مما يضعف من قدرة السكان على البقاء في المنطقة .

وختاما فإن سياسة التهجير في غزة ليست مجرد دعوة أو مقترحات، بل هي جزء من إستراتيجية إسرائيلية متواصلة لتغيير الديمغرافيا وتحقيق أهداف سياسية . ومع ذلك، تواجه هذه السياسة تحديات كبيرة من الناحية الإنسانية والقانونية والدولية، مما يجعل تنفيذها كاملاً أو بشكل مستمر صعباً جداً .

كما أنها جزء من قضية أوسع تتعلق بالحقوق التاريخية والمستقبل السياسي للشعب الفلسطيني . وهذا الموضوع يظل قضية مفتوحة، مع استمرار المطالب بحق العودة ومقاومة أي محاولات للتهجير الجديد .